

التقرير السنوي

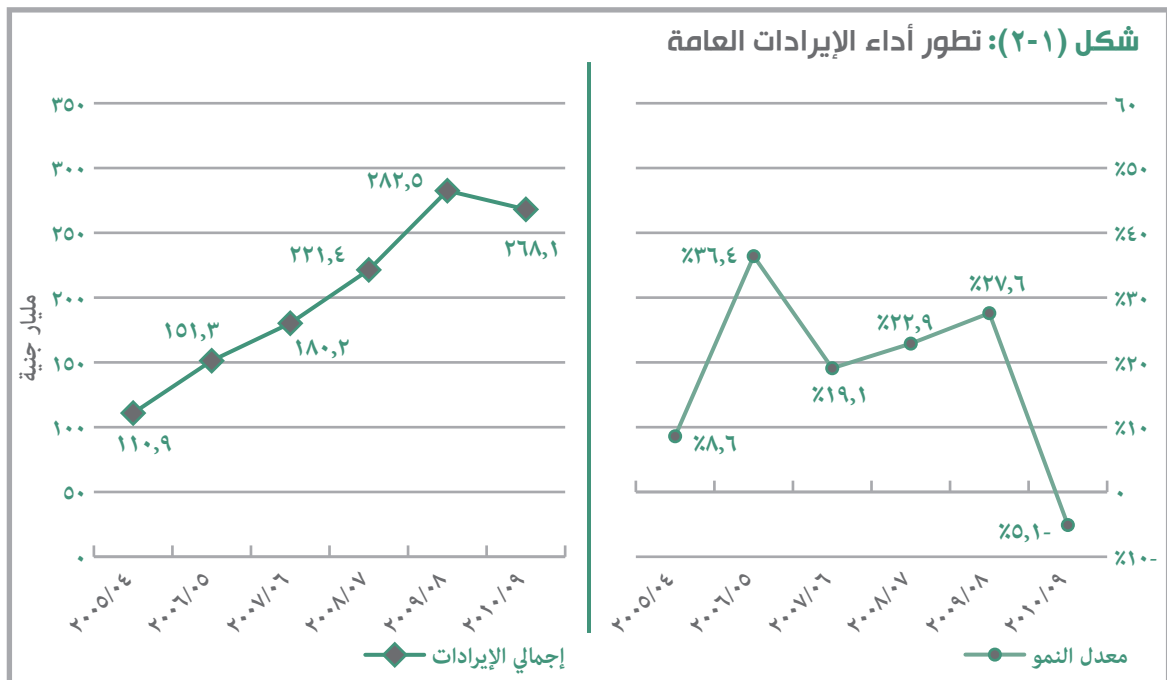
جدول (تابع) (٤-١): ملخص الأداء المالي الحكومي منذ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

معدل التغيير (%)	٢٠١٠/٠٩		فعلي					مؤشرات الدين إلى الناتج المحلي*
	ميدتي	الموازنة المعدلة	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٥/٠٤	
مليون جنيه								
								إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة
	%٦٧,٠٠	--	%٦٧,٤٠	%٦٧,٠٠	%٧٩,٤٠	%٨٩,٨٠	%١٠١,٠٠	صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة
	%٥٥,٠٠	--	%٥٤,١٠	%٥٣,٥٠	%٦٤,٢٠	%٧٢,٠٠	%٧٢,٥٠	إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة
	%٦٠,٨٠	--	%٥٩,٣٠	%٥٧,٣٠	%٦٥,٣٠	%٧٢,٨٠	%٨٣,٧٠	صافي الدين المحلي للحكومة العامة
	%٤٧,٦٠	--	%٤٤,٧٠	%٤٢,٧٠	%٤٩,٦٠	%٥٣,٨٠	%٥١,٥٠	إجمالي الدين العام المحلي
	%٦٣,٨٠	--	%٦١,٧٠	%٦٠,٠٠	%٦٧,٥٠	%٧٦,١٠	%٨٧,١٠	صافي الدين العام المحلي
	%٤٩,٧٠	--	%٤٥,٨٠	%٤٣,٢٠	%٤٩,٧٠	%٥٣,٩٠	%٥٢,٣٠	إجمالي الدين الخارجي
	%١٥,٩٠	--	%١٧,٠٠	%٢٠,١٠	%٢٣,٣٠	%٢٧,٥٠	%٢١,١٠	الدين الخارجي الحكومي
	%١٢,٤٠	--	%١٣,٩٠	%١٢,٩٠	%١٥,٢٠	%١٧,٦٠	%١٩,٦٠	

المصدر: وزارة المالية

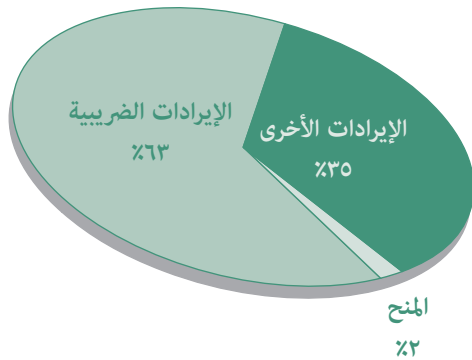
١. الإيرادات العامة:

تشير بيانات الحساب الختامي المبدئي لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أن جملة الإيرادات العامة بلغت نحو ٢٦٨,١ مليار جنيه بانخفاض قدره ٥,١٪ عن العام السابق. وقد ساهمت الإيرادات في تغطية نحو ٧٣٪ من المصروفات العامة؛ بعد أن كانت لا تغطي سوى نحو ٦٩٪ من هذه المصروفات في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.



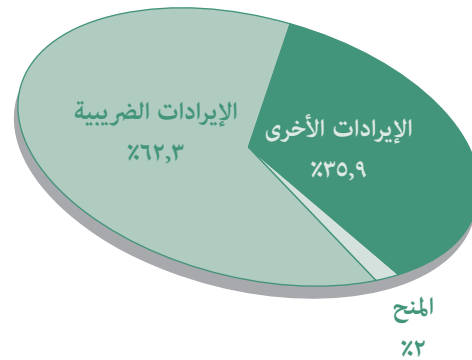
شكل (١-٣): الإيرادات العامة

٢٠١٠/٢٠٠٩



شكل (١-٤): توزيع الإيرادات العامة متوسط من

٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٤



جدول (٥-١): الأبواب الرئيسية للإيرادات بالموازنة العامة

معدل النمو (%)	٢٠١٠/٢٠٠٩	فعلي				
	فعلي مبدئي	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
	مليون جنيه					
٪٥,١٠-	٢٦٨١١٤	٢٨٢٥٠٥	٢٢١٤٠٤	١٨٠٢١٥	١٥١٢٦٦	جملة الإيرادات
٪٤,٥٠	١٧٠٤٩٣	١٦٣٢٢٢	١٣٧١٩٥	١١٤٣٢٦	٩٧٧٧٨	= الإيرادات الضريبية
٪٤,٥٠-	٧٦٦١٨	٨٠٢٥٤	٦٧٠٥٩	٥٨٥٣٥	٤٨٢٦٨	ضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٪٢١٧,٤٠	٨٧٧٠	٢٧٦٣	٢٠٥٢	١٧٨٨	١٢١٤	الضرائب على الممتلكات
٪٧,١٠	٦٧٠٩٥	٦٢٦٥٠	٤٩٧٤٧	٣٩٤٣٦	٣٤٦٩٩	الضرائب على السلع والخدمات
٪٤,٣٠	١٤٧٠٢	١٤٠٩١	١٤٠٢٠	١٠٢٧٠	٩٦٥٤	ضرائب التجارة الدولية
٪٤,٥٠-	٣٣٠٩	٣٤٦٤	٤٣١٧	٤١٩٨	٣٩٤٤	ضرائب أخرى
٪٤٥,٧٠-	٤٣٣٢	٧٩٨٤	١٤٦٣	٣٨٨٦	٢٣٧٩	= المنح
٪٥٣,٦٠-	٣٤٩٧	٧٥٣٥	١١٥٥	٢٣٩٨	١٧٥٤	من حكومات أجنبيه
٪١٢٤,٨٠	٣٣٢	١٤٨	١٠٩	٢٨٩	٣٦٢	من منظمات دولية
٪٦٧,٢٠	٥٠٣	٣٠١	١٩٨	٢٠٠	٢٦٣	من جهات حكومية
٪١٦,٢٠-	٩٣٢٨٩	١١١٢٩٩	٨٢٧٤٦	٦٢٠٠٣	٥١١٠٨	= الإيرادات غير الضريبية
٪٢,٢٠	٥٤٥٧١	٥٣٣٩٥	٥٢٤٥٥	٤٥١١٠	٣٦٣٧٣	عوائد الملكية
٪٦,١٠	١٧٢١٢	١٦٢١٦	١٢٠٣٢	٩٧٧٤	٧٨٧٩	حصيلة بيع السلع والخدمات
٪٢٥,٦٠-	٤٢١	٥٦٦	٢٥٢	٢٣٧	٢٠٦	تعويضات وغرامات
٪٣٣,٢٠	٦٨٤	٥١٤	٥٥٧	٤٦٢	١٤٠٨	تحويلات اختيارية
٪٤٩,٨٠-	٢٠٤٠١	٤٠٦٠٨	١٧٤٥	٦٤١٩	٥٢٤٤	إيرادات متنوعة

المصدر: وزارة المالية

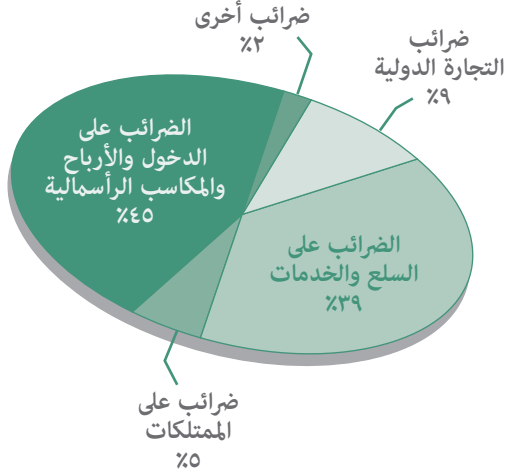
التقرير السنوي

أ. الإيرادات الضريبية:

سجلت جملة حصيلة الإيرادات الضريبية في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ١٧٠,٥ مليار جنيه أي حوالي ١٤,١٪ من الناتج المحلي، بمعدل نمو بلغ ٤,٥٪ عن العام السابق، وهو ما يؤكد على زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة جهود وزارة المالية في توسيع القاعدة الضريبية، بما عوض جزءاً كبيراً من انخفاض الحصيلة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات. وجدير بالذكر أن الحصيلة المحققة تفوق المستهدف بحوالي ٨٩٪ بالنسبة للقطاعات غير البترولية و٢٪ بالنسبة للقطاع البترولي.

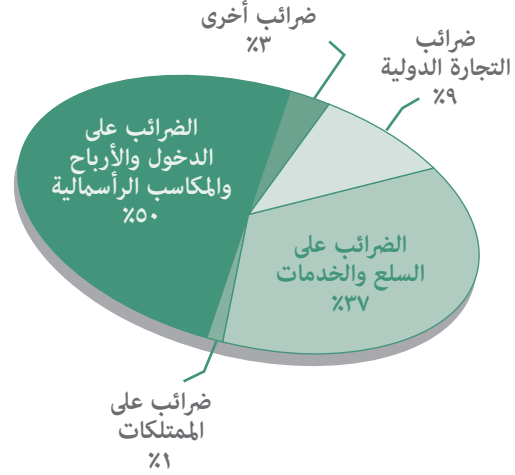
شكل (١-ب): توزيع الإيرادات الضريبية

٢٠١٠/٢٠٠٩



شكل (١-أ): توزيع الإيرادات الضريبية متوسط

من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨



وقد حققت الضرائب على الدخل حصيلة بلغت نحو ٩١ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ إلى ٢٠١٠/٦/٣٠ بمعدل نمو قدره ٢,١٪ (بما يوازي زيادة بنحو ٢ مليار جنيه) عن المماثل خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والذي بلغ ٨٩,١ مليار جنيه. كما زاد المحصل عن الربط خلال نفس الفترة بمقدار ١٩,٣ مليار جنيه بزيادة ٢٧٪. وتوزيع المحصل خلال الفترة على جهات التحصيل يتضح أن الجهات السيادية ساهمت بحصيلة قدرها ٥٠,٧ مليار جنيه بنسبة ٥٦٪ من إجمالي الحصيلة، كما ساهمت باقي الجهات (غير السيادية) بحصيلة قدرها ٤٠,٣ مليار جنيه.

وبلغ نصيب الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو نصف حصيلة الإيرادات الضريبية تقريباً، على الرغم من انخفاض الحصيلة عن العام المالي السابق بنحو ٤,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لتبلغ ٧٦,٦ مليار جنيه. ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الانخفاض في الضريبة على أرباح شركات الأموال (حيث تمثل نحو ٩٠٪ من ضرائب الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية) بنحو ٨,٧٪ لتصل إلى نحو ٦٠,٢ مليار جنيه، وذلك مع تراجع ضرائب أرباح الشركات الأخرى (بخلاف المؤسسات المملوكة للدولة)^(٢) بنحو ١٣٪ لتصل إلى ١٨,٦ مليار جنيه، وانخفاض الضرائب

(٢) وتشمل الهيئة المصرية العامة للبترول وهيئة قناة السويس والبنك المركزي.

من هيئة البترول والشريك الأجنبي بنسبة ٥,٧٪ لتصل إلى ٣٢,٢ مليار جنيه، وكذلك تراجع ضرائب الدخل المحصلة من قناة السويس بنسبة ٩,٢٪ لتصل إلى ٩,٤ مليار جنيه نتيجة تباطؤ حركة التجارة الدولية.

من جهة أخرى حققت الضرائب على الدخل من التوظيف معدل نمو بلغ ٢٤,٣٪ لتسجل ١١,٤ مليار جنيه في ضوء الزيادات التي طرأت على دخول الموظفين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية. كما انخفضت الضرائب على النشاط التجاري والصناعي بنحو ٢٪ لتسجل ٤,٦ مليار جنيه.

وحققت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات معدل نمو بلغ نحو ٧٪ مقارنة بالعام السابق لتحقق ٦٧,١ مليار جنيه وذلك في ضوء زيادة الضرائب على السلع المستوردة والمحلية، والخدمات، وكذلك ضرائب سلع جدول (١).

جدول (٦-١): تطور بنود الضريبة العامة على المبيعات

معدل التغير (%)	٢٠١٠/٠٩		فعلي					
	مبدئي	الموازنة المعدلة	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٥/٠٤	
	مليون جنيه							
٨,٩٠٪	٥٥٤٣١,١	٥٠٩٣٧,٢	٥٠٨٨٢,١	٣٩٦٩٦,٧	٣٠٥٧١,٥	٢٧٤٥٦,٩	٢٤٧٢٧,٤	إجمالي الضرائب على المبيعات
١١,٣٠٪	٣٠٧١٢,٠	٢٥٢٤٦,٧	٢٧٦٠٤,٥	٢٥٤٤٧,٩	١٨٠٣٥,٦	١٥٤٨٢,٠	١٣٨٠٤,٥	الضريبة العامة على المبيعات
٢٣,٠٠٪	١١٧٣٥,٠	٩٦٨٩,٣	٩٥٤١,٥	٨٩٢٧,٢	٦١٨٥,٨	٥٥٥٠,٠	٥٢٥٦,٩	على السلع المحلية
٥,١٠٪	١٨٩٧٧,٠	١٥٥٥٧,٤	١٨٠٦٣,٠	١٦٥٢٠,٧	١١٨٤٩,٨	٩٩٣٢,٠	٨٥٤٧,٦	على السلع المستوردة
٧,٦٠٪	١٥٥٦٧,٠	١٦٨١٣,٥	١٤٤٧٣,٩	٧١٩٠,٨	٦٤٧٨,٨	٦٤٨٧,٢	٦٠٠٢,٤	الضريبة على سلع الجدول رقم (١)
٤,٦٠٪	٦٩٩٧,٠	٧٦٤٠,٨	٦٦٨٨,٦	٤٩٣٠,٧	٣٨٢٣,٧	٤١٧٥,٨	٣٩٨٧,٣	السجائر والتبغ
٨,٢٠٪	٧٥٦٣,٠	٨٤١٥,٠	٦٩٩٠,٦	١٤٨٧,٢	١٩٥٩,٤	١٦٤٠,٨	٨١٧,٦	المنتجات البترولية
٢٦,٧٠٪	١٠٠٧,٠	٧٥٧,٧	٧٩٤,٧	٧٧٢,٩	٦٩٥,٧	٦٧٠,٦	١١٩٧,٥	أخرى
٤,٠٠٪	٩١٥٢,١	٨٨٧٧,٠	٨٨٠٣,٧	٧٠٥٨,٠	٦٠٥٧,٠	٥٤٨٧,٨	٤٩٢٠,٥	الضريبة على الخدمات
٠,٤٠٪	٣٦٩٩,٧	٣٦٢٣,٩	٣٦٨٤,١	٢٧٤٣,٣	٢٥٨٧,٤	٢٠٣٠,٣	١٩١٠,٤	الاتصالات الدولية والمحلية
١٣,٧٠٪	٢٩٣٥,٧	٢٦٤٥,٧	٢٥٨٢,٣	٢١٢٠,٦	١٧٩١,١	١٨٠٢,١	١٥٥٥,٤	التشغيل للغير
١,٧٠-٪	٢١٧١,٩	٢٢٧٦,١	٢٢١٠,٥	١٩٠٨,٣	١٤٧١,١	١٣٩٠,٩	١١٢٦,٣	الفنادق والمطاعم السياحية
٥,٥٠٪	٣٤٤,٨	٣٣١,٣	٣٢٦,٨	٢٨٥,٨	٢٠٧,٥	٢٦٤,٤	٣٢٨,٣	أخرى

المصدر: وزارة المالية

كما ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على المبيعات بنسبة ١١,٢٪ لتصل إلى ٣٠,٧ مليار جنيه، وحققت إيرادات ضريبة المبيعات على الخدمات نموًا بنسبة ٣,٨٪، نتيجة ارتفاع حصيلة كل من خدمات التشغيل للغير بنسبة ١٣,٣٪ لتصل إلى ٢,٩ مليار جنيه، كما ارتفعت الحصيلة من خدمات الاتصالات الدولية والمحلية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٤٪ لتصل إلى ٣,٧ مليار جنيه.

وسجلت الضرائب القطاعية المعروفة بسلع جدول (١) المحلية معدلاً للنمو بلغ ٧,٦٪ لتصل إلى ١٥,٥ مليار جنيه نتيجة ارتفاع حصيلة الضرائب المحصلة على المنتجات البترولية بمعدل نمو ٨,٢٪ لتصل إلى نحو ٧,٦ مليار جنيه، وارتفاع الضرائب المحصلة من التبغ والسجائر بنسبة نمو ٤,٦٪ لتصل إلى ٧ مليار جنيه.

التقرير السنوي

انخفضت ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة طفيفة بلغت ٢٪ لتسجل ٥,١ مليار جنيه نتيجة الانخفاض الكبير في الحصيلة من الدمغة المتنوعة بمقدار ٥,٥ مليار جنيه بنسبة انخفاض قدرها ٢٧٪، وقد حد من تأثير الانخفاض الكبير في حصيلة الدمغة المتنوعة ذلك الارتفاع في بعض بنود الدمغة مثل الدمغة على استهلاك الغاز والكهرباء والبوتاجاز بنسبة نمو قدرها ٥٠,٢٪ لتصل إلى ١,٢ مليار جنيه، والدمغة على عقود اشتراكات المياه والنور والغاز والتليفون بنسبة ٢٦,٧٪ لتصل إلى ٤٤٩ مليون جنيه.

جدول (٧-١): تطورات أهم بنود الدمغة

معدل التغير (%)	٢٠١٠/٠٩		فعلي					
	مبدئي	الموازنة المعدلة	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٥/٠٤	
مليون جنيه								
٢,٠٠-٪	٥٠٦٢	٤٧٢٢	٥١٦٥	٤٣٠٣	٣٢٤٥	٢٩٨	٢٦٣٢	* ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)
٢٦,٧٠-٪	٤٤٩	٢٢٩	٣٥٤	١٧٤	١٤٩	٥٠	٣٠٦	الدمغة على عقود اشتراكات المياه والنور والغاز والتليفون
٥٠,٢٠-٪	١١٥٤	١١١٤	٧٦٩	١٠٦٧	٢٤٤	٧١٠	٢٣٠	الدمغة على استهلاك الغاز والكهرباء والبوتاجاز
١٢,٥٠-٪	٤٤٧	٤٨١	٥١٠	٣٨٨	١٢٣	٢٩	٢٨	الدمغة على الإعلانات
١٥,٢٠-٪	٣٣٨	٣٢٠	٢٩٣	٢٨٣	٢٧٤	٤٧٥	٤٨١	الدمغة على التأمين
٧٠,١٠-٪	٢٨	١٠٨	٩٤	٨٤	٢٠٨	٤٣٤	٣٧٧	الدمغة على الإيصالات والمخالفات والفواتير
٤,٨٠-٪	١٠٦٦	١٤٦٢	١١١٩	٤٦٥	٣٣٩	٢١٧	٢٠٢	الدمغة على الأعمال والمحركات المصرفية وما في حكمها
٧٣,٢٠-٪	٤٩	١٢٣	٢٨	١١٨	٣٣	٧١	٦٤	الدمغة على العقود وما في حكمها
١١,١٠-٪	٩٠	١٢٠	٨١	٦٤	١٣٧	١٥٨	١٦٠	دمغة على النماذج المدموغة وطوابع الدمغة
٢٤,٨٠-٪	١٤٤٢	٧٧٥	١٩١٧	١٦٦٣	١٧٣٧	٨٣٦	٧٨٢	دمغة متنوعة

المصدر: وزارة المالية

في حين انخفضت حصيلة الضرائب الأخرى بنسبة ٤,٥٪ لتصل إلى ٣,٣ مليار جنيه مقارنة بالعام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض الضرائب المستحقة على رؤوس الأموال المنقولة من البنك المركزي بنحو ٣,٧٪ لتصل إلى ٣,٢ مليار جنيه (والمرتبطة أساساً برصيد الأوراق الحكومية طرف البنك المركزي) حيث تقوم الحكومة بإهلاك السندات التي عليها لصالح البنك المركزي وفقاً لجدول متفق عليها، الأمر الذي تنخفض معه عوائد البنك المركزي من تلك السندات التي تخضع لضرائب رؤوس الأموال المنقولة مما يسبب انخفاض هذا النوع من الضرائب.

أما بالنسبة للضرائب على الممتلكات، فقد حققت طفرة كبيرة بتحقيقها معدل نمو بلغ نحو ٢١٧٪ لتصل إلى ٨,٨ مليار جنيه نتيجة النمو الكبير في الضرائب على العائد من الأذون والسندات التي تم استحداثها بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨، والتي حققت حصيلة قدرها ٥,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وفي الوقت نفسه انخفضت الحصيلة من الضرائب الدورية على الممتلكات (الضرائب على الأراضي وعلى المباني مجتمعة) لتحقيق ٥١٨ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها ١٥,٣٪ عن العام السابق، حيث انخفضت الضريبة على

الأراضي بنسبة ٣٢,١٪ لتحقق ١٨٩ مليون جنيه. وجدير بالذكر، أنه في إطار استكمال تحديث المنظومة الضريبية في مصر ورفع كفاءتها، وبعد إقرار قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، فقد شهد عام ٢٠٠٩ صدور اللائحة التنفيذية للقانون. ودخل القانون حيز التنفيذ الفعلي في يناير ٢٠١٠، وجاري استكمال باقي الإجراءات الخاصة بتقييم العقارات بعد انتهاء عمليات الحصر واستبعاد العقارات المعفاة من الضريبة وإخطار ملاكها بذلك بردياً، ثم تليها عملية حساب الضريبة المستحقة على الوحدات الخاضعة والتي تتوافر فيها الشروط التي حددها القانون، وبعد ذلك تبدأ عملية التحصيل الضريبة في مرحلة لاحقة. هذا وقد راعى القانون أهمية ألا يقع عبء هذه الضريبة على محدودى الدخل والفئات الأولى بالرعاية، وذلك عن طريق رفع حد الإعفاء ليصل إلى ٥٠٠ ألف جنيه، بجانب إدخال عناصر أخرى بالقانون لتخفيف العبء الضريبي على متوسطي الدخل مثل أسلوب تقييم العقارات وحساب القيمة الإيجارية.

جدول (٨-١): حصيلة الضرائب العقارية مقارنة بالمماثل والربط عن الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ حتى ٢٠١٠/٦/٣٠

البيان	المحصل من ٢٠٠٩/٧/١ إلى ٢٠١٠/٦/٣٠ (مبدئي)	المماثل من ٢٠٠٨/٧/١ إلى ٢٠٠٩/٦/٣٠	الربط من ٢٠٠٩/٧/١ إلى ٢٠١٠/٦/٣٠	الزيادة أو العجز عن المماثل (%)	نسبة المحصل للمماثل (%)	الزيادة أو العجز عن الربط (%)	نسبة المحصل للربط (%)
مليون جنيه							
ضريبة الأطنان	١٨٩	٢٧٨	١٦٥	-٨٩	٦٨٪	٢٤	١١٥٪
ضريبة المباني	٣٢٩	٣٢٤	١٨٨	-٥	٩٩٪	١٤١	١٧٥٪
ضريبة الملاهي	٩٠	٩٣	٤٥	-٣	٩٧٪	٤٥	٢٠٠٪
الضرائب السيادية	٥٨	٥٩	١٠٦		٩٨٪	-٤٨	٥٥٪
الأنواع الأخرى والمدرجة	٥٥	١٦	٠	٣٩	٢٤٤٪	٥٥	٠٪
الإجمالي	٧٢١	٧٨٠	٥٠٤	-٥٩	٩٢٪	٢١٧	١٤٣٪

المصدر: وزارة المالية

وفي الوقت ذاته، حققت الحصيلة من ضرائب التجارة الدولية معدل نمو بلغ ٤٪ مقارنة بالعام السابق لتصل إلى ١٤,٧ مليار جنيه، وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الضريبة على الصادرات. ويوضح البيان التالي تطور إيرادات الجمارك في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وذلك على النحو التالي:

جدول (٩-١): بيان مقارن للحصيلة الجمركية (سنوات)

البيان	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	معدل التغير (%)
مليون جنيه				
ضرائب جمركية قيمية	١٢٩٥٦	١٣٠٦٤	١٣٢٤٢	١٪
ضريبة الوارد عن الدخان	٤٠٥	٤٣٢	٤٩١	١٤٪
ضريبة الصادر	٥١٨	٤٦١	٨١٩	٧٧٪
أخرى	١٤١	١٣٤	١٤٩	١١٪
إجمالي	١٤٠٢٠	١٤٠٩١	١٤٧٠٢	٤,٣٠٪

المصدر: وزارة المالية

التقرير السنوي

ب. المنح:

سجلت جملة الإيرادات من المنح انخفاضاً كبيراً بلغ ٥٤,٧٪ عن المحقق في السنة المالية السابقة لتسجل نحو ٤,٣ مليار جنيه (١,٦٪ من جملة الإيرادات). وترتبط هذه المنح عادة باتفاقيات وتخصيصات لمشروعات أو غيرها.

جدول (١٠-١): بيان المنح بالموازنة العامة

معدل التغيير (%)	٢٠١٠/٢٠٠٩	فعلي					
		٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥		
		(مليون جنيه)					
		٤٣٣٣	٧٩٨٤	١٤٦٣	٣٨٨٦	٢٣٧٩	= المنح
		٣٤٩٧	٧٥٣٥	١١٥٥	٣٣٩٨	١٧٥٤	من حكومات أجنبييه
		٢٢١٢	٦٣٣٦	٢٥٨	١٩٨٩	٥١٠	جارية
		١٢٨٥	١٢٠٠	٨٩٧	١٤٠٨	١٢٤٤	رأسمالية
		٣٣٣	١٤٨	١٠٩	٢٨٩	٣٦٢	من منظمات دولية
		٦٦	٣	٨٠	١	١	جارية
		٢٦٧	١٤٥	٢٩	٢٨٨	٣٦١	رأسمالية
		٥٠٣	٣٠١	١٩٨	٢٠٠	٢٦٣	من جهات حكومية
		٧٤	١٤١	٩٨	٩٥	٧٢	جارية
		٤٢٩	١٦٠	١٠١	١٠٤	١٩١	رأسمالية

المصدر: وزارة المالية

ج. الإيرادات الأخرى:

انخفضت جملة الإيرادات الأخرى (غير الضريبية) بالموازنة العامة بنسبة ١٦,٢٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى نحو ٩٣,٣ مليار جنيه، حيث تمثل نسبة ٣٤,٧٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وتغطي نحو ٢٥,٥٪ تقريباً من حجم المصروفات العامة. وتمثل الإيرادات الأخرى فيما تحققه الدولة من عائد على استثمار رؤوس أموالها في هيئتي البترول وقناة السويس والهيئات الاقتصادية الأخرى وحصص الدولة في أرباح الشركات المملوكة لها، بجانب بعض الإيرادات والتسويات غير الضريبية الأخرى التي تتحقق أثناء العام.

وجدير بالذكر أن الإيرادات الأخرى في العام المالي السابق ٢٠٠٩/٢٠٠٨ كانت تتضمن إيرادات غير متكررة ناتجة عن تسوية الفوائض الأكتواري لصناديق التأمين والمعاشات بلغت ٢٤,٤ مليار جنيه. فإذا ما تم تجنب أثر هذه التسوية يتضح أن الإيرادات الأخرى في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ قد نمت بمعدل طفيف قدره ٣,٩٪. ويوضح الجدول التالي تطور أهم الإيرادات غير الضريبية:

جدول (١١-١): الإيرادات غير الضريبية الرئيسية

معدل النمو (%)	٢٠١٠/٢٠٠٩	فعلي				
		٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
		(مليون جنيه)				
						جملة الإيرادات غير الضريبية، ومنها
						= عوائد الملكية
						الفوائد المحصلة
						أرباح الأسهم، ومنها
						هيئة البترول
						قناة السويس
						شركات القطاع العام
						شركات قطاع الأعمال العام
						عائد الإيجارات، ومنها
						إتاوة البترول
						عوائد ملكية أخرى
						الرخصة الثالثة للمحمول
						الجيل الثالث للمحمول (يشمل أيضاً رخص الأسمنت/ الحديد/ خط التليفون الثابت)
						= حصيلة بيع السلع والخدمات
						إيرادات الخدمات
						إيرادات بيع السلع، ومنها
						حصيلة فروق أسعار بيع الغاز الطبيعي
						= تعويضات وغرامات
						= التحويلات الاختيارية
						= إيرادات متنوعة

المصدر: وزارة المالية

وتوضح بيانات الجدول السابق أن عوائد الملكية قد حققت ارتفاعاً بنسبة ٢,٢٪ مقارنة بالعام المالي السابق لتسجل ٥٤,٦ مليار جنيه. وقد انخفضت الإيرادات من الفوائد المحصلة بنسبة ١٩٪ لتبلغ نحو ٣,٩ مليار جنيه. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت أرباح الأسهم بنحو ٧٪ لتسجل ٤٣,٢ مليار جنيه نتيجة زيادة الأرباح من الهيئة العامة للبترول بنحو ١٨,١٪ لتصل إلى ٢٥,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة الأرباح من الهيئات الاقتصادية بنحو ١٤,٩٪ لتصل إلى ١,٤ مليار جنيه. وسجلت عوائد الإيجارات انخفاضاً بنحو ٢١,٧٪ مقارنة بالعام السابق نتيجة عدم تحقق بعض الإيرادات التي كانت مدرجة بالموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ ومنها بعض الإيرادات من هيئة البترول التي حققت انخفاضاً قدره ١٩,٧٪ عن العام المالي السابق، كما انخفضت الإتاوة من هيئة البترول بنسبة ٢٥٪ لتسجل نحو ٢,٨ مليار جنيه. كما انخفضت حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة ٧٪ لتبلغ ١٥,١ مليار جنيه، حيث انخفضت حصيلة فروق أسعار بيع الغاز الطبيعي بنسبة ١٥,٢٪ لتصل إلى ١,٢ مليار جنيه، وتضمنت هذه الحصيلة موارد جارية من الحسابات والصناديق الخاصة بلغت نحو ١٠,٦ مليار جنيه بنسبة انخفاض قدرها ٨٪ عن العام المالي السابق يقابلها مخصص مماثل موزع على أبواب المصروفات.

التقرير السنوي

وأخيراً فقد انخفضت الإيرادات الأخرى المتنوعة بنسبة ٤٩,٨٪ لتصل إلى ٢٠,٤ مليار جنيه. وكما سبق الإشارة أن السنة المالية السابقة كانت تتضمن إيرادات استثنائية غير متكررة من الفائض الأكتواري لصناديق التأمين والمعاشات وعند تحييد هذه التسوية والتي تبلغ ٢٤,٤ مليار جنيه فنجد أن معدل الانخفاض يتحول إلى معدل نمو بنحو ٢٥٪، بالإضافة إلى معدل الزيادة الكبيرة في الإيرادات الرأسمالية الأخرى بنسبة ٣٨٩٪ عن العام المالي السابق، وذلك نتيجة لإدراج إيرادات حزمة التحفيز الثالثة والتي تقدر بنحو ١٠ مليار جنيه وتمول من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع زيادة استثمارات الموازنة العامة بذات القيمة.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الموازنة العامة للدولة مع قطاع البترول تنعكس على جانبي الإيرادات والمصروفات، حيث تتحمل الموازنة العامة تكاليف دعم المواد البترولية والتي بلغت خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٦٦,٥ مليار جنيه، وفي نفس الوقت تؤول للموازنة من قطاع البترول إيرادات الضرائب على الهيئة العامة للبترول والشريك الأجنبي، والضرائب العامة على المبيعات، وحصيلة الضرائب من الدمغات الأخرى، بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير ضريبية تمثل نصيب الدولة في أرباح هيئة البترول، وإتاوة البترول.

جدول (١-١٢): علاقة الموازنة العامة بقطاع البترول *

٢٠١٠/٠٩	فعلي		
	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	
٦٦٥٢٤	٦٢٧٠٣	٦٠٢٤٩	× دعم المنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة *
٦٦٥٢٤	٦٢٦٧٤	٥٩٨١٢	إجمالي ما يؤول للموازنة العامة من قطاع البترول
٣٣١٥٣	٣٤١٣٥	٢٩٢٦٨	ضرائب الدخل
٧٨٩٨	٦٩٠٢	٥٢٦٢	ضرائب ورسوم أخرى
٢٧٥٠	٣٦٦٢	١٤٤٤	الإتاوة
٢٦٦٠	١٣٣٩	١٤٨٧	ضريبة المبيعات
١٥٠٠	١٣٣٩	١٤٤٧	الجمارك
٣٠٠	٢٤٠	٤٥٦	رسوم العبور (سوميد)
٦٨٨	٣٢٢	٤٢٨	أخرى
٢٥٤٧٣	٢١٦٣٧	٢٥٢٨٢	فائض الأرباح
	٢٩-	٤٣٧-	١- صافي العلاقة بين الموازنة العامة وهيئة البترول (على أساس نقدي)
٤٩٠٣	٥٦٥٢	-	ضريبة مبيعات إضافية وفقاً للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨
١٢٠٠	١٤١٥		فروق أسعار بيع الغاز الطبيعي
٢٩٧٠	٣٧٠٠	٢٤٠	أخرى من البترول (تشمل ميدور، منح توقيع عقود البترول)
٩٠٧٣	١٠٧٣٨	١٩٧-	٢- صافي العلاقة بين الموازنة العامة وقطاع البترول (على أساس نقدي)

المصدر: وزارة المالية

* الأرقام الواردة في هذا الجدول وفقاً للأساس النقدي

كما تجدر الإشارة إلى أن جملة ما آل للخزينة العامة من إيرادات ضرائب وأرباح وإتاوة من قناة السويس بلغ خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٢٣,٥ مليار جنيه بانخفاض لا يزيد عن ٦,٧٪ تقريباً عن العام السابق بالرغم من تداعيات الأزمة العالمية. وقد انخفضت جملة حصيلة رسوم العبور خلال العام لتبلغ نحو ٤,٥ مليار دولار بانخفاض نحو ٤,٢٪ عن العام السابق نتيجة تراجع حجم التجارة الدولية تأثراً بالظروف الدولية.

جدول (١٣-١): علاقة الموازنة العامة بقناة السويس

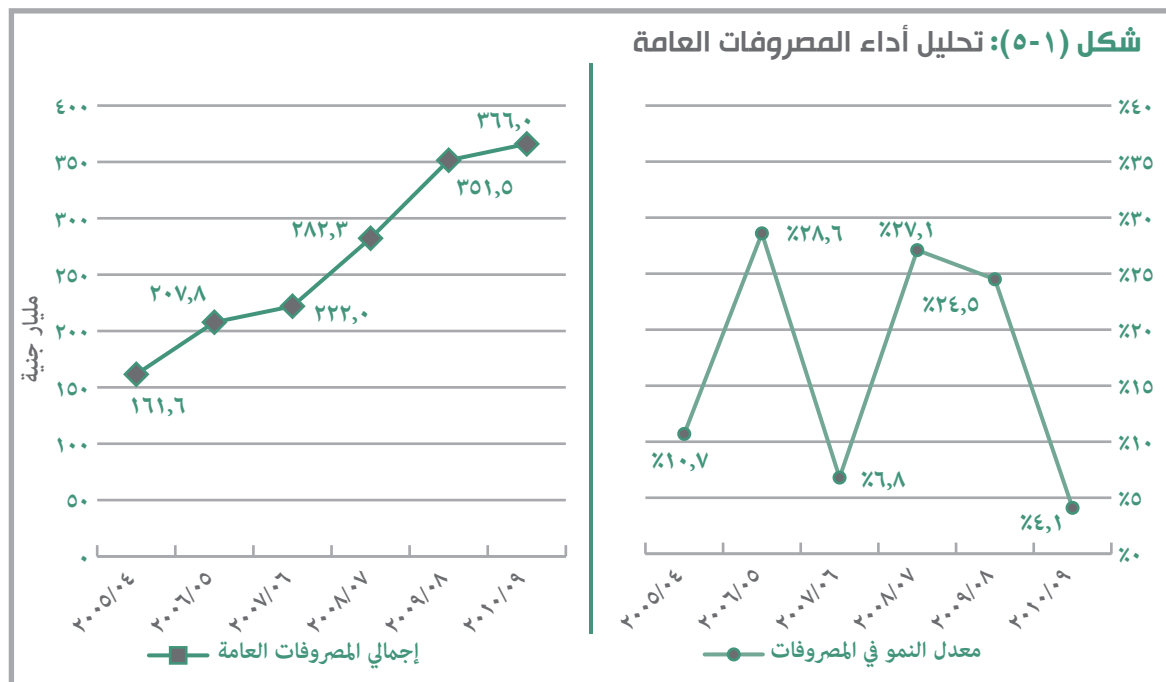
٢٠١٠/٠٩	فعلي		
	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	
٢٣٥١٣	٢٥١٩٥	٢٦٨٢٠	إجمالي ما يؤول للموازنة العامة من قناة السويس
٩٤٣٠	١٠٣٩١	١٠٢٦٨	ضرائب الدخل
١٣٥٤	١٢٣١	١٤٥٤	الإتاوة على قناة السويس
١٢٧٢٩	١٣٥٧٣	١٥٠٩٨	فائض الأرباح

المصدر: وزارة المالية

٢. المصروفات العامة وسياسات ترشيد الإنفاق

يعد الإنفاق العام للدولة أحد المحركات الرئيسية لقيادة قاطرة التنمية والنمو للاقتصاد المصري من ناحية، ولإدارة دولاب العمل في الأجهزة الحكومية ولتوفير وتطوير الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

فوفقاً للنتائج الأولية للتنفيذ الفعلي لموازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغت جملة المصروفات العامة نحو ٣٦٦ مليار جنيه مقابل ٣٥١,٥ مليار جنيه في السنة المالية السابقة بزيادة قدرها ١٤,٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤,١٪ تقريباً.



التقرير السنوي

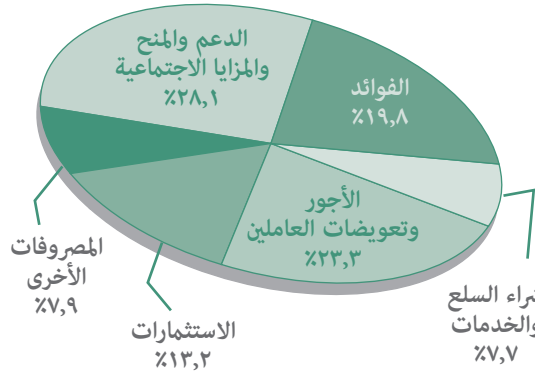
جدول (١-١٤): المصروفات الرئيسية بالموازنة العامة

معدل النمو (%)	٢٠١٠/٢٠٠٩	فعلي			
		٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	
		(مليون جنيه)			
%٤,١٠	٣٦٥٩٨٧	٣٥١٥٠٠	٢٨٢٢٩٠	٢٢٢٠٢٩	إجمالي المصروفات العامة
%١٢,١٠	٨٥٣٦٩	٧٦١٤٧	٦٢٨٣٩	٥٢١٥٣	الأجور وتعويضات العاملين، ومنها
%١٢,٢٠	٧٠٢٢١	٦٢٦٥٨	٥١١٧٢	٤٢٣٩٩	الأجور والبدلات النقدية والعينية، ومنها
%٤,٥٠	١٥٨٤٠	١٥١٥٧	١٣٩٣٩	١٢٦٧١	الوظائف الدائمة
%١٢,١٠	٢٩٩٤٠	٢٦٧١٠	٢١٩٤٣	١٨٥٤٩	المكافآت
%٥٠,٧٠	٩٣٨١	٦٢٢٣	٣٩٦٦	٢٠١٥	بدلات نوعية
%٨,٩٠	٧٨٥٠	٧٢١٠	٦١٦٥	٥٥١٨	المزايا التأمينية
%١١,٩٠	٢٨٠٥٩	٢٥٠٧٢	١٨٤٧٠	١٧٠٢٨	شراء السلع والخدمات، ومنها
%٤,٩٠	١١٩٦٧	١١٤٠٤	٧٢٧٢	٦٥٣٨	السلع
%١٦,٧٠	١١٤٤٢	٩٨٠٥	٧٦٢٥	٦٩٨٤	الخدمات
%٣٧,٠٠	٧٢٣٣٣	٥٢٨١٠	٥٠٥٢٨	٤٧٧٠٠	الفوائد، ومنها
%٢١,١٠-	٢٨٤٠	٣٥٩٨	٣٧٣٧	٣٠٣٣	خارجي
%٤١,٢٠	٦٩٣٠٦	٤٩٠٧٥	٤٦٥٨٣	٤٤٥٠١	محلي
%١٨,٩٠-	١٠٢٩٧٤	١٢٧٠٣٣	٩٢٣٧١	٥٨٤٤٢	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ومنها
%٠,٣٠-	٩٣٥٧٠	٩٣٨٣٠	٨٤٢٠٥	٥٣٩٥٩	الدعم
%٢٠,٢٠-	١٦٨١٩	٢١٠٧٢	١٦٤٤٥	٩٤٠٦	دعم السلع التموينية
%٦,١٠	٦٦٥٢٤	٦٢٧٠٣	٦٠٢٤٩	٤٠١٣٠	دعم المنتجات البترولية
%٩٩,٢٠	٢٧٥١	١٣٨١	١٤٦٠	٢٥٠	أخرى
%٤	٤٣٨٠	٤٢١٣	٣٨٩٠	٢٥٩٩	المنح
%٨٤,٤٠-	٤٤٨٣	٢٨٧٠٧	٤٠٥٠	١٦١٢	المزايا الاجتماعية، ومنها
%٩١,٠٠-	٢٤٠٠	٢٦٨٠٥	٢٦٠٠	٠	مساهمات في صناديق المعاشات
%٧,٠٠	٢٨٩٠١	٢٧٠٠٧	٢٣٨٩٢	٢١٢٠٨	مصروفات أخرى، ومنها
%٥,٣٠	٢٣٤٥٣	٢٢٢٦٧	١٩٨٤٩	١٧٧١٨	القوات المسلحة
%٨٦,٤٠	١٤٨٨	٧٩٨	٦٥٦	١٠١٣	أخرى
%١١,٣٠	٤٨٣٥٠	٤٣٤٣٠	٣٤١٩١	٢٥٤٩٨	شراء أصول غير مالية (استثمارات)، ومنها
%١٣,١٠	٣٩٢٠٥	٣٤٦٥٤	٢٨١٨٦	٢٠٩٢٨	الأصول الثابتة
%٥١,٩٠	٦٨٠	٤٤٨	٢٧٠	١٥٥	الأصول غير المنتجة

المصدر: وزارة المالية

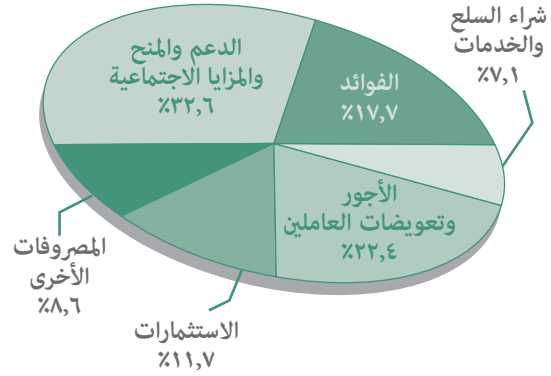
شكل (١٠-ب): توزيع المصروفات العامة

٢٠١٠/٢٠٠٩



شكل (١٠-أ): توزيع المصروفات العامة متوسط

من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨



أ. الأجور وتحسين دخول العاملين

ارتفعت جملة الأجور التي تحملتها الموازنة العامة للدولة إلى ٨٥,٤ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٩,٣ مليار جنيه عن العام المالي السابق بمعدل نمو ١٢,١٪، وذلك لمواجهة متطلبات العاملين في القطاع الحكومي والبالغ عددهم ٥,٤ مليون عامل بخلاف العمالة المؤقتة بنحو ٠,٦ مليون عامل، فقد تم ضم العلاوة الخاصة التي منحت للعاملين في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسبة ١٠٪ من المرتب الأساسي والتي مر عليها خمس سنوات إلى المرتب الأساسي مما أدى إلى ارتفاع باقي عناصر الأجور من مكافآت وبدلات ومزايا تأمينية والتي يتم حسابها بناءً على المرتبات الأساسية للعاملين.

بلغت الأجور والبدلات النقدية والعينية نحو ٦٩,٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١١,٥٪ عن العام المالي السابق، وقد بلغت المرتبات الأساسية نحو ١٥,٧ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤,٥٪ عن السنة المالية السابقة كما بلغت المكافآت التي منحت لموظفي الدولة ٢٩,٧ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١١,٢٪. بالإضافة إلى البدلات النوعية التي بلغت نحو ٩,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٤٧,٣٪ عن العام المالي السابق، وتشتمل البدلات النوعية على بدلي المعلم والاعتماد والذين بلغا معاً نحو ٥,٨ مليار جنيه ويمثلان نحو ٦٣٪ من قيمة البدلات النوعية في الموازنة العامة للدولة. وقد بلغت العلاوة الخاصة التي منحت للعاملين خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ١٠,٨ مليار جنيه وتمثل نسبة ١٢,٨٪ من إجمالي الأجور في الموازنة العامة، وتتضمن نحو ١,٦ مليار جنيه تقريباً قيمة العلاوة التي تخصص عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ والتي أقرها مجلس الشعب بنسبة ١٠٪ من المرتبات الأساسية للعاملين في شهر يونيو ٢٠٠٩. كما ارتفعت المزايا التأمينية بنسبة ٨,٩٪ عن العام المالي السابق لتصل إلى ٧,٨ مليار جنيه وتمثل نسبة ٩,٢٪ من جملة الأجور وتعويضات العاملين بالموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

التقرير السنوي

كما تضمنت اعتمادات الأجور رفع مستوى أجور بعض فئات العاملين بالدولة مثل الأطباء، بالإضافة إلى استحداث فئات جديدة مستفيدة من كادر المعلم، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية والذي يهدف في جوهره إلى تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين بمختلف فئاتهم.

ويوضح الجدول التالي العلاوات الخاصة التي أقرها مجلس الشعب منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية:

جدول (١٥-١): العلاوات الاجتماعية المقررة للعاملين بالحكومة منذ بداية تطبيق البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية

العام المالي	النسبة المقررة	الحد الأدنى أو الأقصى	القانون الذي أقرت بموجبه العلاوة
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٪٢٠	بحد أدنى ٣٠ جنيه ودون حد أقصى	(القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٪١٠	بحد أدنى ٣٦ جنيه ودون حد أقصى	(القانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٦)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٪١٥	بدون حد أدنى أو أقصى	(القانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧)
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٪٣٠	بدون حد أدنى أو أقصى (وتم العمل به اعتباراً من مايو ٢٠٠٨)	(القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨)
٢٠١٠/٢٠٠٩	٪١٠	بدون حد أدنى أو أقصى	(القانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٩)
٢٠١١/٢٠١٠	٪١٠	بدون حد أدنى أو أقصى	(القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٠)

المصدر: وزارة المالية

وقد ساعدت هذه الزيادات المتتالية في المرتبات على تحقيق زيادة فعلية في الدخول المنخفضة منذ بداية تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحتى نهاية عام ٢٠١١/٢٠١٠ لمن هم عند بداية الربط ليصل إلى:

للدرجة السادسة	٪١٢٥	نحو (١٧٧ ألف موظف وعامل)
للدرجة الخامسة	٪١٢٠	نحو (٢٥٦ ألف موظف وعامل)
للدرجة الرابعة	٪١١٣	نحو (٤٢٣ ألف موظف وعامل)
للدرجة الثالثة	٪١٠٨	نحو (١٥٢٢ ألف موظف وعامل)
للدرجة الثانية	٪١٠٤	نحو (٩٢٤ ألف موظف وعامل)
للدرجة الأولى	٪١٠١	نحو (٦٩٩ ألف موظف)

وبما سبق يتضح أن مرتبات العاملين بالدولة قد ارتفعت وتجاوزت المستهدف في البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس من زيادة المرتبات بنسبة ١٠٠٪ خلال الخمس سنوات التالية لانتخابات الرئاسة.

ب. شراء السلع والخدمات:

ارتفعت جملة مصروفات شراء السلع والخدمات في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة ١١,٩٪ لتبلغ نحو ٢٨,١ مليار جنيه. وتشمل هذه المصروفات تسوية متأخرات مستحقة لشركات الكهرباء تجاه الجهات الحكومية يقابلها إيرادات مستحقة للخزانة العامة طرف شركات الكهرباء مقابل فوائد إعادة الإقراض طرف وزارة المالية بقيمة ماثلة.

وتولي السياسة المالية تركيزاً مهماً حول عملية ترشيد وضبط الإنفاق العام. فقد صدر قرارين للسيد الدكتور/رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١٠ لسنة ٢٠٠٧ بترشيد الإنفاق الحكومي خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم القرار رقم ٢٠٧٠ لسنة ٢٠٠٨ بترشيد الإنفاق العام خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومن جانبها أصدرت وزارة المالية المنشور العام رقم

(٩) لسنة ٢٠٠٩ للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بضوابط ترشيده الإنفاق في ضوء هذا القرار والذي تضمن:

- حظر شراء سيارات الركوب إلا بموافقة السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء وذلك بمراعاة حدود الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض بالموازنة ومراعاة القواعد والضوابط التي تضعها الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- حظر شراء أية أجهزة مكتبية أو أثاثات أو تجهيزات حديثة فيما يجاوز الاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة ومراعاة أحكام التأشيرات العامة.
- حظر نشر التهاني أو التعازي في المناسبات المختلفة وكل ما من شأنه الإعلام عن الأشخاص المسؤولين بالجهات، سواء كان ذلك في شكل إعلانات مدفوعة الأجر أو غيرها، وسواء كان ذلك في الصحف أو المجالات أو في وسائل الإعلام الأخرى.
- حظر تركيب خطوط تليفونية مصحوبة بخاصية الاتصال بالتليفون المحمول أو النداء الآلي إلا بموافقة الوزير المختص بالجهة وللضرورة الحتمية بمقتضيات العمل لا غير.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من السفر للخارج إلا في أضيق الحدود وللضرورة الحتمية وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيده بمكاتب التمثيل المصري بالخارج في المجالات المختلفة.
- التأكيد على تشجيع الصناعات المحلية والمنتج المحلي، وعدم السماح بالشراء من الإنتاج الأجنبي إلا في حالة عدم توافر الإنتاج المحلي.
- الالتزام بأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية في إجراءات الشراء وطلبات التوريد وعدم اللجوء إلى الأمر المباشر.
- تشجيع العمل على الشراء المركزي بالتنسيق مع الهيئة العامة للخدمات الحكومية.

ج. مصروفات الفوائد:

ارتفعت جملة الفوائد المدفوعة خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٣٧٪ لتصل إلى ٧٢,٣ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ١٩,٥ مليار جنيه عن العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الفوائد المحلية بنسبة ٤١,٢٪ لتسجل ٦٩,٣ مليار جنيه وانخفاض الفوائد المسددة للخارج بنسبة ٢١,١٪ لتصل إلى ٢,٨ مليار جنيه. وبالرغم من الارتفاع في فاتورة الفوائد، إلا أن معظمها (٩٣٪ من جملة الفوائد المدفوعة) في صورة فوائد على ديون محلية ومعظمها في أيدي مؤسسات وطنية، وهو ما يعني أن هذه المبالغ يتم تدويرها مرة أخرى في صورة فوائد تشغيل لهذه المؤسسات داخل الاقتصاد الوطني. وتهدف السياسة المالية بوجه عام إلى خفض أو ثبات نسبة هذه الفوائد كنسبة من الناتج المحلي حيث انخفضت من ٦,١٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

د. الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

تتبنى وزارة المالية، من خلال الإطار العام لسياسة الحكومة، سياسة مالية تراعي البعد الاجتماعي من خلال المحاور التالية:

- ◆ أولاً، أن الموازنة العامة للدولة هي انعكاس للبرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية.
- ◆ ثانياً، التزام الدولة بتوفير كافة الخدمات الاجتماعية للمواطنين، بما يتناسب مع مستويات دخولهم وخاصة محدودي الدخل.

التقرير السنوي

- ◆ ثالثاً، قيام الدولة بإتباع منظومة متكاملة اقتصادية واجتماعية توائم بين متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي وبين توفير متطلبات البعد الاجتماعي للمواطنين في شتى المجالات والخدمات الأساسية، والحرص على استمرار تقديم الدعم للمواطنين من سلع تموينية، ومواد بترولية، وإسكان لمحدودي الدخل.
- ◆ رابعاً، دفع العملية الإنتاجية وتشجيعها على التوسع والنمو لتوفير فرص عمل جديدة للشباب وتخفيف معدلات البطالة.
- ◆ خامساً، قيام الموازنة العامة للدولة بتقديم مساعدات نقدية لبعض الفئات المستهدفة مثل معاش الضمان الاجتماعي، ومعاش الطفل، والمساهمات في صناديق التأمينات والمعاشات وغيرها من الوسائل لمساندة الفئات الأولى بالرعاية.

وانطلاقاً من هذه المحاور الإستراتيجية لتوجهات الدولة، استمرت الحكومة في الأخذ على عاتقها مواجهة آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري واحدة تلو الأخرى منذ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والتي شهدت موجة حادة من الارتفاعات في الأسعار العالمية للسلع الأساسية كما سبقت الإشارة. فقامت الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة والحاسمة لمواجهة هذه الأزمة بما لا يؤثر على محدودي الدخل. كما حرصت الدولة على تحفيز الاقتصاد ودعم الطلب المحلي ومحاولة الحفاظ على معدلات التشغيل وخلق فرص عمل جديدة من خلال حزم التحفيز المالية التي أقرتها الحكومة المصرية ووافق عليها البرلمان المصري استجابة للمتغيرات على الساحة العالمية.

لذا فقد استمرت الدولة في تقديم الدعم للمواد البترولية والسلع الغذائية الأكثر استخداماً من فئات الدخل المنخفض، كما قامت الحكومة بتأجيل الإصلاح المقرر سابقاً في أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء المقدمة للصناعة خلال عام ٢٠٠٩ لمساندتهم على عبور الأزمة العالمية.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد شهد عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ أيضاً زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي مثل مساندة الأسر الفقيرة ومعاش الضمان الاجتماعي لتبلغ أكثر من مليون أسرة، بالإضافة إلى زيادة المساهمات في صناديق المعاشات، وتقديم منح ومساعدات أخرى، وهي برامج تسهم في رفع مستوى معيشة الأسر وتلبية احتياجاتهم الأساسية والإسهام في خفض معدلات الفقر.

كما اتبعت الحكومة نهجاً فعالاً في الوصول إلى المناطق النائية وإعطاء أولوية لتنمية المحافظات التي ظلت لفترات طويلة لا تحظى بموارد مالية كبيرة مثل منطقة الصعيد. وقد شهد عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ استكمال تنفيذ برنامج تنمية الصعيد بهدف تحفيز الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة في هذه المحافظات من خلال شركة تنمية الصعيد، فضلاً عن الموارد المخصصة لإنشاء طرق جديدة تربط الصعيد بالمناطق الأخرى، وتوصيل مياه الشرب إلى جميع القرى وشبكات الغاز الطبيعي إلى المنطقة.

ولا تقتصر رعاية محدودي الدخل على ما سبق ذكره من مساعدات مباشرة وإنما تمتد إلى الزيادة الضمنية في الدخل للمواطنين من خلال ما توفره الدولة من اعتمادات للعملية التعليمية والخدمات الصحية وخدمات الإسكان والمياه والصرف الصحي والنقل والمواصلات وغيرها من الخدمات المدعومة. باستقراء النتائج المبدئية للتنفيذ الفعلي لموازنة السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ يتضح أن الاعتمادات التي استخدمت لتغطية البعد الاجتماعي قد بلغت نحو ١٩٩ مليار جنيه، تمثل نسبة ٥٤,٤٪ من حجم المصروفات العامة لتلك السنة التي بلغت ٣٦٦ مليار جنيه.

بلغت قيمة مصروفات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والتي تحملتها الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ١٠٣ مليار جنيه مقابل ١٢٧ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنخفض قدره ٢٤ مليار جنيه بمعدل انخفاض ١٨,٩٪. ولا يمثل هذا الانخفاض في اعتمادات الدعم تراجع دور الحكومة في دعم محدودي الدخل أو تخفيض كميات الدعم المقدمة لهم، ولكن السبب في ذلك يرجع إلى الانخفاض النسبي للأسعار العالمية للمنتجات الغذائية والبتروك وذلك خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وبالتالي انخفضت اعتمادات الدعم كقيمة وليست ككميات. كما أشتتمل العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ على تسوية غير متكررة في الفائض الأكتواري لصناديق المعاشات بنحو ٢٤,٤ مليار جنيه.

جدول (١٦-١): تطور الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

معدل التغيير (%)	٢٠١٠/٠٩	فعلي					
		٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٥/٠٤	
		مليون جنيه					
١٨,٩٠-٪	١٠٢٩٧٤	١٢٧٠٣٣	٩٢٣٧١	٥٨٤٤٢	٦٨٨٩٧	٢٩٧٠٦	جملة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
							الدعم
٠,٣٠-٪	٩٣٥٦٩	٩٣٨٣٠	٨٤٢٠٥	٥٢٩٥٩	٥٤٢٤٥	١٣٧٦٥	دعم السلع التموينية
٢٠,٢٠-٪	١٦٨١٩	٢١٠٧٢	١٦٤٤٥	٩٤٠٦	٩٤٠٧	١١٢٠٣	دعم المنتجات البترولية
٦,١٠-٪	٦٦٥٢٤	٦٢٧٠٣	٦٠٢٤٩	٤٠١٣٠	٤١٧٧٨	٠	دعم تنشيط الصادرات
٢١,٤٠-٪	٣٣١٦	٤٢٢٠	١٩٦٠	١٥٢٨	١٠٨٥	٨٣٤	دعم نقل الركاب
٢٩,١٠-٪	٧٣٢	٥٦٧	٥٦٥	٤٧٩	٤٠٩	٣٦٩	التأمين الصحي والأدوية
٢١,٦٠-٪	٣١٣	٣٩٩	٣٦٢	٣٣٧	٣٤٥	٣٢٢	دعم الإنتاج الصناعي
٤٢,٩٠-٪	٤٠٠	٧٠٠	٠	١٠٠	٠	٠	دعم فائدة القروض الميسرة
٧٥,٩٠-٪	٢٠٤	٨٤٥	٧٧٨	٧٠٨	٣٦٠	٧٥١	دعم إسكان محدودي الدخل
٢٣,٢٠-٪	١٤٠٠	١٠٥٠	١٠٠٠	٤٥١	٠	٠	أخرى
٦٩,٧٠-٪	٣٨٦٢	٢٢٧٦	٢٨٤٧	٨٢٠	٨٦١	٢٨٦	المنح
٤,٠٠-٪	٤٣٨٠	٤٢١٣	٣٨٩٠	٢٥٩٩	٢١٧٤	١٨٤٦	المنح للحكومات الأجنبية
٢٤,٣٠-٪	١٢٨	١٦٩	٢	٣٩	١٠	٠	منح للمنظمات الدولية
	٠	٠	٠	٠	٠	٠	منح لجهات الحكومة العامة
٥,١٠-٪	٤٢٥٢	٤٠٤٤	٣٨٨٩	٢٥٦٠	٢١٦٤	١٨٤٦	المزايا الاجتماعية ومنها:
٨٤,٤٠-٪	٤٤٨٣	٢٨٧٠٧	٤٠٥٠	١٦١٢	١٢٢٣٦	١٤٠٩٢	مزايا للأمان الاجتماعي
١٨,٤٠-٪	١٤٦٤	١٢٣٦	٩٩٣	١١٤٧	١٠١٨	٥٩٥	مساعداات اجتماعية
٩١,٠٠-٪	٢٤٠٠	٢٦٨٠٥	٢٦٠٠	١	١١٠٠١	١٣١٨٥	نفقات خدمية لغير العاملين
٨,٨٠-٪	٥٧٠	٦٢٥	٤١٨	٤٣٦	٢٩٣	٢٩٥	مزايا اجتماعية للعاملين
١٨,٩٠-٪	٤٩	٤١	٣٨	٢٧	٢٤	١٧	الدعم والمنح والاحتياطات العامة
٩١,٩٠-٪	٥٤٢	٢٨٣	٢٢٦	٢٧٢	١٤٢	٢	

المصدر: وزارة المالية

التقرير السنوي

وقد تم تخصيص مبلغ ٩٣,٦ مليار جنيه من هذه الاعتمادات للدعم منها ٦٦,٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية، و١٦,٨ مليار جنيه لدعم السلع التموينية، حيث استمرت الموازنة العامة في دعم هذه السلع رغم تغير الأسعار وزيادة كميات الاستهلاك حماية لمحدودي الدخل ولتخفيف الأعباء عن المواطن المصري.

جدول (١-١٧): توزيع الدعم على المنتجات البترولية والغاز

٢٠١٠/٠٩	مليون جنيه
٦٢٠١٨	جملة دعم المنتجات البترولية*
١٤٠٠٩	دعم البوتاجاز
٩٣٢٨	دعم البنزين
١٩٧	دعم الكيروسين
٢٤٧٩٤	دعم السولار
٨١٣٨	دعم المازوت
٦٥٤٢	دعم الغاز الطبيعي

المصدر: بنك الاستثمار

* البيانات التي تظهر في هذا الجدول وفقاً لأساس الاستحقاق

كما شملت مصروفات الدعم عدداً من البرامج التي استهدفت زيادة فرص العمل ومعدلات التشغيل من خلال تقديم الدعم للعمليات الإنتاجية ودعم أسعار الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وذلك على النحو التالي:

- دعم تنشيط الصادرات في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٣,٣ مليار جنيه، وذلك للحفاظ على مستوى تنافسيتها في الأسواق الخارجية.
- دعم المزارعين بنحو ٣٦٢ مليون جنيه لرفع المعاناة عن صغار المزارعين عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبيذور ومبيدات وخفض أسعار التقاوي ودعم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية.
- دعم الإسكان بنحو ١,٦ مليار جنيه، حيث بلغ دعم إسكان محدودي الدخل نحو ١,٤ مليار جنيه، بينما بلغ دعم فائدة القروض الميسرة الموجهة لأغلبها للإسكان الشعبي بنحو ٠,٢ مليار جنيه.
- دعم التأمين الصحي والأدوية بنحو ٠,٣ مليار جنيه ويشمل اشتراكات التأمين الصحي على نحو ١٩ مليون طالب، بالإضافة إلى دعم الأدوية وألبان الأطفال.
- دعم لنقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية بنحو ٠,٧ مليار جنيه، وذلك لتوفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية بما يناسب محدودي الدخل.

جدول (١-١٨): تفاصيل إجمالي الدعم

معدل التغير (%)	٢٠١٠/٠٩	فعلي					الدعم
		٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٥/٠٤	
	فعلي ميدئي	مليون جنيه					
٠,٣٠-%	٩٣٥٧٠	٩٣٨٣٠	٨٤٢٠٥	٥٣٩٥٩	٥٤٢٤٥	١٣٧٦٥	
٢٠,٢٠-%	١٦٨١٩	٢١٠٧٢	١٦٤٤٥	٩٤٠٦	٩٤٠٧	١١٢٠٣	دعم السلع التموينية
٦,١٠-%	٦٦٥٢٤	٦٢٧٠٣	٦٠٢٤٩	٤٠١٣٠	٤١٧٧٨	٠	دعم المنتجات البترولية
٢١,٤٠-%	٣٣١٦	٤٢٢٠	١٩٦٠	١٥٢٨	١٠٨٥	٨٣٤	دعم تنشيط الصادرات
٢٩,١٠-%	٧٣٢	٥٦٧	٥٦٥	٤٧٩	٤٠٩	٣٦٩	دعم نقل الركاب
٢١,٦٠-%	٣١٣	٣٩٩	٣٦٢	٣٣٧	٣٤٥	٣٢٢	التأمين الصحي والأدوية
٤٢,٩٠-%	٤٠٠	٧٠٠	٠	١٠٠	٠	٠	دعم الإنتاج الصناعي
٧٥,٩٠-%	٢٠٤	٨٤٥	٧٧٨	٧٠٨	٣٦٠	٧٥١	دعم فائدة القروض الميسرة
٣٣,٣٠-%	١٤٠٠	١٠٥٠	١٠٠٠	٤٥١	٠	٠	دعم إسكان محدودي الدخل
٦٩,٧٠-%	٢٨٦٣	٢٩٧٦	٢٨٤٧	٨٢٠	٨٦١	٢٨٦	أخرى

المصدر: وزارة المالية

ويؤكد كل ما سبق الأولوية التي تمنحها السياسة المالية للجانب الاجتماعي والإنساني في مسيرة الإصلاح الاقتصادي وضمان استفادة الجميع من ثماره، وسوف تواصل الحكومة تقدمها في الإصلاحات الهيكلية على مختلف الأصعدة لتحسين مناخ الاستثمار، ورفع معدلات الإنتاجية، وتفعيل ديناميكية العرض والطلب في السوق، وتشجيع نمو الاقتصاد بجانب خفض العجز الكلي في الموازنة العامة، بالإضافة إلى استخدام أدوات السياسة المالية مثل الضرائب والإنفاق العام بما يحقق تحسين توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المجتمع.

هـ. المصروفات الأخرى:

بلغ إجمالي باب المصروفات الأخرى نحو ٢٩ مليار جنيه زيادة ٧,٢٪ عن العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات الأخرى الإجمالية بنسبة ٨,٥٪ لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه وتشمل الإنفاق على خدمات الدفاع والأمن القومي.

و. الاستثمارات:

تولي الحكومة أهمية كبيرة في هذه المرحلة لزيادة الاستثمارات الحكومية في المشروعات الخدمية ومشروعات البنية التحتية، مع مراعاة أن يكون هناك توازن في التوزيع الجغرافي للمناطق المستفيدة من هذه الاستثمارات بهدف توسيع قاعدة التنمية في مختلف المحافظات والمناطق التابعة لها. وقد بلغ حجم الاستثمارات الحكومية وفقاً لنتائج التنفيذ الفعلي لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٤٨,٣ مليار جنيه مقابل ٤٣,٤ مليار جنيه في العام المالي السابق، أي بزيادة قدرها ٤,٩ مليار جنيه، وبنسبة نمو قدرها ١١,٣٪ تقريباً. وعلى الرغم من أن الاستثمارات التي كانت مقدرة في موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ قد حددت بنحو ٣٦,٥ مليار جنيه، إلا أن التنفيذ الفعلي بلغ ٤٨,٣ مليار جنيه، حيث قام مجلس الشعب بالموافقة على اعتماد إضافي صدر بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ لضخ الحزمة المالية السابق الإشارة إليها لتحفيز أداء النشاط الاقتصادي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى توفر موارد ذاتية لبعض الجهات ساهمت في تمويل زيادة الاستثمارات.

التقرير السنوي

جدول (١-١٩): الاستثمارات ومصادر تمويلها

فعلي مبدئي	فعلي				
	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٦/٢٠٠٧	
مليون جنيه					
٤٨٣٥٠	٤٣٤٣٠	٣٤١٩١	٢٥٤٩٨	٢١٢١٢	جملة الاستثمارات ^(١)
*١١	*٢٧	*٣٤	*٢٠		
%٤,٠٠	%٤,٢٠	%٣,٨٠	%٣,٤٠	%٣,٤٠	نسبة إلى الناتج المحلي
٢٩٣٢٠	٣٢٣٧٣	٢١٣٨٢	١٩٣٢٢	١٥٧١١	تمويل الاستثمارات من الخزنة:
*١٠-	*٥١	*١١	*٣٣		
%٢,٤٠	%٣,١٠	%٢,٤٠	%٢,٦٠	%٢,٥٠	نسبة إلى الناتج المحلي
%٨,٠٠	%٩,٢٠	%٧,٦٠	%٨,٧٠	%٧,٦٠	نسبة إلى المصروفات
٢٨٣٧٨	٣١٠٥٠	٢٠٦٣٠	١٨٤٤٢	١٤٦٧١	ممول من بنك الاستثمار
٨٥٢	١٣٢٣	٧٥٢	٨٨٠	١٠٤١	ممول بقروض خارجية
١٩١٢٠	١١٠٥٧	١٢٨٠٩	٦١٧٦	٥٥٠١	جملة التمويل الذاتي:
*٧٣	*١٤-	*١٠٧	*١٢		
%١,٦٠	%١,١٠	%١,٤٠	%٠,٨٠	%٠,٩٠	نسبة إلى الناتج المحلي
٠	١٧٠٠	٦٠٢٧	٠	٠	تمويل من بيع أراضي
١٩٨٠	١٥٠٤	١٠٢٧	١٨٠١	١٧٩٦	تمويل بمنح
١٧١٤٠	٧٨٥٣	٥٧٥٦	٤٣٧٦	٣٧٠٥	تمويل ذاتي (أخرى) ^(٢)

المصدر: وزارة المالية

* معدل النمو عن العام المالي السابق

^(١) تشمل حزمة إجراءات بقيمة ١٠,٣ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، واعتماد إضافي لتمويل الاستثمارات بقيمة ١٠ مليار جنيه تمول عن طريق الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠

^(٢) يشمل تحويلات اختيارية لتمويل استثمارات، ونقص الرصيد المدين، وموارد رأسمالية أخرى.